

جامعة العلوم الإسلامية العالمية



المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المؤتمر العلمي الدولي حول :

"الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي"

عمان - الأردن

٢٥-٢٦ ذو الحجة١٤٣١هـ/ ١-٢ كانون أول/ ديسمبر٢٠١٠

ورقة بحثية بعنوان:

"الأزمات المالية" سجال التدويل و"أطروحات التعولم الثلاثي"

عقبة عبداللاوي*

نور الدين جوادي**

* ماجستير في «التسيير/ الإدارة» تخصص «تجارة دولية» من جامعة قاصدي مرباح (ورقلة/ الجزائر) سنة ٢٠٠٩م، **okbabde@gmail.com**.
** ماجستير في «الاقتصاد الدولي» تخصص «اقتصاد العولمة والمعرفة» من جامعة باجي مختار (عنابة/ الجزائر) سنة ٢٠٠٧م، djouadidz@gmail.com.

"الأزمات المالية" سجال التدويل و"أطروحات التعولم الثلاثي"

عقبة عبداللاوي[*]

نور الدين جوادي[**]

مدخل:

بُعيد الحرب العالمية الثانية وعلى أثر الأعطاب التي أفرزتها الحرب على مستويي المالية والاقتصـــاد الـــدوليين، بدأت الجهود تتوالد ضمن سياق محاولات ترميم تلك الاختلالات متعددة الصُعد، لإفنائها، الحد من تفاقمها، ردم معابر إعادة توالدها.

على مستوى العمق، الملاحظ تاريخيا أن جملة الجهود تلك وبرغم تنوعها على مستوى السطح ارتكـــزت في جوهرها على مرجعيات الفكر اللبرالي الممتد مذ القرن الثامن عشر، وذلك ما يُمكن المُحاججة له بشكل يسير مما نتج عن اجتماعيي بروتن وودز وجنيف بتأسيس اتفاق الجات وظهور مؤسستي النقد والمالية الدوليتين.

ميدانياً، ضمن المشهد الاقتصادي والمالي الدوليين وفي ما لا يتجاوز عقود نجحت تلك المؤسسات في احتثاث غير قليل من أغلال المالية والتجارة الدوليين، ما ركز من معدلات الانفتاح الاقتصادي الدولي إلى معدلات تلامس الذروة. سيما وأن مؤشرات من مثل التعريفة الجمركية انخفضت من حدود ٤٠% العام ١٩٤٧ إلى ما لا يتجاوز ٤% سنة ١٩٩٥، كذلك باعتبار أن الكثير من الظواهر النقدية قد تنمطت دوليا، من مثل التعويم.

صنوا مع ذلك، يمكن لمس تزامن ذلك الترويج الانفتاحي التحرري «الليبرالي» مع بروز ظاهرة «التكـــتلات الاقتصادية» بكامل مستوياتها، ضمن مشهد اقتصادي أثار جدلا نظرياً واسعا حول فيما إذا كانت تلك العولمات القطرية (التكتلات) معبرًا لعولمة العالم أم أنها مطبات تعثر مسارات ذلك التعولم الكوني؟

المشكل اليوم خضم المرحلة الراهنة من تطور الرأسمالية أي مرحلة الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، المســـجل أن الأزمة[*] وحالات اللااستقرار انفلتت من سمتها الاستثنائية قصيرة الأجل الصحية، وباتت ظاهرة نمطية دورية طويلة المدى تضرب في العمق وملاصقة بشكل عضوي لصيرورة دورات الاقتصاد الرأسمالي، حتى أصبح اقتصاد المراكـــز الصناعية الكبرى يوصف ب « اقتصاد الأزمات»، وبات انتشار عدوى الأزمات أسرع مما كان عليه، بسبب غير قليل من قنوات الانتقال الداعمة لهذا الانتشار. ذلك ما تؤكده مؤشرات انتشار وتصاعد مديونيات الأزمة العالمية الراهنة.

عنوان الدراسة أعلاه يطرح على مستوى العمق وصفيا، وتاريخيا العديد من الأسئلة ذات المتطلب التحليلـــي فيما تعلق ب :

---

[*] ماجستير في «التسيير/ الإدارة» تخصص «تجارة دولية» من جامعة قاصدي مرباح (ورقلة/ الجزائر) سنة ٢٠٠٩م، okbabde@gmail.com.

[**] ماجستير في «الاقتصاد الدولي» تخصـــص «اقتصـــاد العولمـــة والمعرفـــة» مـــن جامعـــة بـــاجي مختـــار (عنابـــة/ الجزائـــر) ســـنة ٢٠٠٧م، djouadidz@gmail.com.

[*] . يعني مصطلح « الأزمة » في المعجم الوسيط : الشدة والقحط، وقيل تعنى السّنة المجدبة. أما في المنجد فإن أصل الكلمة مشتق من : زأم زأمًا زؤومًـــا أي مات سريعا . وفي المزاج الاجتماعي العربي العام، فإن كلمة أزمة تشير إلى "حدث عصيب يهدد كيان الوجود الإنساني أو الجماعـــة البشـــرية، وبالتالي فإنها لا تعكس تغيُّرا نحو الأفضل.

أما من حيث دلالتها الدولية، فهناك مجموعة كبيرة من التعريفات التي وردت في هذا الشأن، فتريكسا Triksa يعتبرها « ذلك التكثيف الشديد لطاقات الاختلال وعدم الاستقرار داخل النظام الدولي » .

وتُعَرَّفُ في معجم ويبسترWebster على أنها " نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ " وأنها "لحظة حاسمة أو وقـــت حـــرج. "A turning point for better or worse, a decisive moment, or a crucial time".

أنظر : إدريس لكريني، "إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٢٨٧، (جانفي ٢٠٠٣)، ص ٣٠ .

- ماهية الأزمة ؟ وكيف تتوالد وتتطور في أحشاء الرأسمالية ؟
- هل النظام الرأسمالي يحمل في طياته بذور توالد دوري للأزمات ؟ أم أن النظام الرأسمالي بريء وإنما الخلل يكمن في « التطرف » الرأسمالي الذي لا يخلو أي نظام من وجوده ؟
- هل يعتبر التقاطع الحاصل بين « الفكر الاقتصادي » و« الاقتصاد السياسي» و« السياسة الاقتصادية » سببا في التوالد النمطي للأزمات ؟
- ما هي أهم قنوات تدويل وتدوير الأزمات ؟

أهداف الدراسة:

مذ أن هزت الأزمة المالية الراهنة أركان الاقتصاد العالمي، والأطروحات تتوالد بين التنظير (أي وضع نظريات) والتنظيم (أي خط سياسات) لها، لأسبابها، تداعياتها وآثارها ... ولعل أكثر ما نعتقد أنه حضي منها ببالغ التركيز هي ما نصطلح عليه بقضية قنوات «التعولم الثلاثي» التي سلكتها تجاوزاً لجغرافيا الولايات المتحدة الأمريكية، وقفزاً فوق قطاع العقارات وأسواق المال الأمريكيين لتلقي ضلالها على الاقتصاد والسياسة الدوليين، وتثير تحفظات اهتمامات مختصي القضايا الاجتماعية وحتى الثقافية على المستوى العالمي.

تدخل الدراسة ضمن الإشكالات المطروحة في المحور الأول الموسوم ب : جذور الأزمة المالية والاقتصادية وتجلياتها، ونهدف من خلالها، الوقوف على بعض إشكالات التي أبرزت الشق التدميري للنظام الرأسمالي، وكشفت زيف الخطاب المروج ل «أبدية الرأسمالية» وجعلت منه (أي النظام الرأسمالي) آلية دورية لتوالد الأزمات. مركزين على إشكالية «التعولم الثلاثي»، لجانب من الاعتبار أنها أحد أهم مفاصل الأزمة التي احتبس ضمنها الشطر الأكبر من مشهد الاهتمام العالمي بمشكل الرهن العقاري الأمريكي، لاحتضانها حزمة من غير قليل من قنواتِ عدوةٍ اقتصادية دولية، بين: توسعها عالمياً من خلال قناة «التدفق العالمي لرأس المال» من وإلى «الولايات المتحدة الأمريكية»، إلى تفشيها عبر معبر «صفقات التجارة الدولية» تصديرا واستيراد مع الشركات الأمريكية، متطرقين لإشكالية ما ندعوه ب «الاحتباس الدولاري»، باعتبار أنه ومنذ نهايات الحرب العالمية الثانية العام ١٩٤٤ تحديداً ونظام النقد الدولي (بل والاقتصاد العالمي برمته ويشقيه المالي والاقتصادي) محتبس ضمن العملة الأمريكية «الدولار»: عملة «التجارة العالمية» دون منازع، و«وحدة الاحتياطات الدولية» دون شريك، و«آلية التسوية الدولية» دون أدنى تحفظات.

أولا- الرأسمالية ونمطية الأزمات :

مذ بدايات إرهاصات الفكر الاقتصادي بشكل عام مرحلة التجاريين وصولا للفكر الكيتري مرورا بالكلاسيك برعيليه، وإشكالية الأزمة تتنمط * تاريخيا باضطراد صنوا مع تطوره الفكر الاقتصادي حتى بلغت الذروة وأصبح الاقتصاد الوضعي يوصم باقتصاد الأزمات** .

على مستوى حقل التنظير للفكر الاقتصادي فُتح باب الجدل واسعا حول مدى صحة المرتكزات النظرية وكفاءة الأدوات الاقتصادية المالية والنقدية التي ارتكزت عليها تلك الأنظمة في معالجة، تجاوز، احتواء وتقليص أثر تلكم الأزمات.

تأريخيا، المُثبت على مستوى التنظير والتأصيل، التنظيم والتطبيق أن تلك الأدوات عجزت بشكل مزمن في معالجة الحد الأدنى من تلكم الخلل الاقتصادي. بدءا بالفكر الآدمي الذي تباهى بآلية السوق أو ما يُؤصّل له ب «اليد الخفية»، مرورا بقانون « المنافذ » لرائد المدرسة الكلاسيكية جون باتيست ساي، فتهاوت بذلك أهم مرتكزات الفكر الكلاسيكي بمعول الكساد العظيم (أزمة الخميس الأسود ١٩٢٩) . وهكذا فرضت المدرسة الكترية نفسها باعتبار أطروحاتها النظرية هي المخرج الوحيد من مأزق الفكر الرأسمالي أو ما يسميه الاقتصادي جون ماينرد كيتر بالنظرية الكلاسيكية* ، وبكون ملاحظاتها الميدانية هي الحل الوحيد لمأزق الغرب وفائض السلع الصناعية التي أنتجتها ماكينات مصانع الثورة الصناعية خلال سنوات الربع الأول من القرن العشرين.

هذا التفاؤل الليبرالي المفرط فيه بأفكار اللورد كيتر أضحى مجانياً لا قيمة له بدخول عقد السبعينيات من القرن الماضي، وهكذا، تلكم الأزمة الحادة -أزمة الركود التضخمي- تحولت إلى مأزق تاريخي للنموذج الكتري لم يستطع احتوائه أو تجاوزه فلأول مرة تزاوج التضخم بالركود في تاريخ الاقتصاد، وهذا الوضع الجديد لا تمتلك الكترية حلولاً سريعةً له، وهي غير قادرة أيضًا على الحد من تفاقمه، باعتباره وضعا مستبعدا نظرياً ضمن مرتكزاتها. فمن حيث بدأ النموذج الكيتري رواجه بعد أزمة الكساد ١٩٢٩ التي أخفق الفكر الآدمي في تفسيرها انتهت أفكار كيتر عند أزمة تزاوج الكساد مع التضخم وإخفاقه في تفسيرها، ما سهل لتيار الليبرالية الاقتصادية الجديدة خوض حرب فكريةٍ عملية واسعة ضد المدرسة الكترية المخفقة. معلنة أن حقبة الدولة المتدخلة وأن مرحلة الكيترية كانت هبة رأسمالية وتنازل إبان الحرب الباردة وأن هذا التنازل لم يعد له الآن ما يبرره[١].

وبذلك برزت الأيديولوجية الجديدة للاقتصاديين المبشرين لاقتصاديات جانب العرض، وقد نجحت أيديولوجيتهم في صياغة سياسة الرئيس الأمريكي ريغان الاقتصادية التي خفضت الضرائب وألغت كثيرا من التنظيمات التي كانت تحكم الأنشطة الاقتصادية. وتجسّدت في إلحاح ريغان ورجاله على ضرورة انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، كما ضغطت آليات النظام الرأسمالي العالمي على حلفاء أمريكا التي سجلت جميعا تراجعا

* . يجدر التأشير أنه لا يكاد يخلو عقد من حدوث اضطراب واحد على الأقل سواء في شكل «مشكل»، بصفة «خلل»، أو بسقف «أزمة». هذا ما أشار إليه «تشارلز كيندلبرغر» (Charles Kindelberger) ضمن مؤلفه (Manias, Panics and Crashes: A History of Financial Crises) وهو الأمر الذي حذا بالمنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لسنة ٢٠٠٨، القول أن «الأنظمة المالية المضطربة» تمثل عقبة وتحديا كبيرا يعصف باستقرار الاقتصاد العالمي.

** . وهو ما حذا ب «آلن غرينسبان» (Allan Greenspan) (مدير الفدرالي الأمريكي لمدة ١٩ عاما) باختيار وصف العصر الذي تربعت فيه الرأسمالية على بلاط «التنظير» و«التنظيم» للاقتصاد ب (The Age of Turbulence) وعنون به مذكراته التي نشرها سنة ٢٠٠٧.

* . للاستزادة : جون ماينرد كيتر، **النظرية العامة في الاقتصاد**، ترجمة نهاد رضا، موفم للنشر، الجزائر: ١٩٩١، ص١.

[١]. نور الدين جوادي، "مأزق العولمة وخطاب النهايات"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، تخصص اقتصاد العولمة والمعرفة جامعة عنابة، الجزائر)، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ص ٩٨.

لدور الدولة وتنامي درجات تمجيد القطاع الخاص، وبدأ الغرب يدعوا العالم الثالث إلى تبنّي سياسة رأسمالية بلا قيود أو حدود[٢].

ثانيا– الطابع الطفيلي ل« الرأسمالية »، أم « التطرف الرأسمالي » ؟

ينحى الكثير إلى القول أن الأزمة ليست مشكلا في حد ذاهما، بل في كثير من الأحايين تكون عبارة عن هبة تسهم في تطوير الفكر وتمكنه من تجديد نفسه وبذلك ورغم الأزمات المتوالية فإن الرأسمالية وبكفاءة تمكنت من تجاوز مآزقها الدورية وتجديد نفسها، ورغم ما دوّنه «فؤاد مرسي» ضمن سفره « الرأسمالية تجدد نفسها »[٣]، وما أشار إليه من مرونة الرأسمالية وقدرتها على التجديد والتطور وتجاوز مطبات التعثر، إلا أنه يجدر التأشير أن هذه المرونة والديناميكية المُشار إليها، والقدرة على التجديد ورغم أنه تاريخيا تُسجل، لكن حجة الواقع تثبت فشل الأفكار المتجددة في أحايين كثيرة في امتحانات لاحقة، كما أننا نتساءل في سياق ما يُطلق عليه فؤاد مرسي بالرأسمالية المتجددة، بعد كم من التكاليف والخسائر والآثار ؟ وأي من الأزمات النمطية التي وُصمة بها ؟ والقائلة بعبء ثقيل ...

ما أحوجنا اليوم وأكثر من أي وقت مضى، لطرح حاسم كي يتسنى لنا مواجهة ركام الأفكار السائدة والمُروج لها بقوة عن مناخ العصر والتي تقول أن الرأسمالية نظام أبدي وأن التاريخ قد انتهى عندها وبها، فلا مجال عندهم لصراع أو تناحر أو تغيرات نوعية، سواء أكان هذا على مستوى المجتمع أم الاقتصاد أم الثقافة أم حتى النظام الدولي.

في زعم الكثير أن أبدية الرأسمالية تنبثق من مرونتها الفائقة وقدرتها على التكيف الفعال واستيعاب أي تغيير محتمل أو متصور. سواء تعلق هذا التغيير أو تلك الطفرة بالتكنولوجيا أو بموازيين القوى الاجتماعية أو بتناسب القوى على الصعيد الدولي. ويتجلى هزال هذا المنهج في تشبثه بالسببية التكنولوجية (وهو منهج بائس مقارنة بالمادية التاريخية مثلاً) حيث يرى أن التقدم التكنولوجي هو المحرك الأساسي الذي يحكم تطور المجتمعات، ويحقق لها السيادة والريادة[٤].

كذلك ... بطرح يحمل غير قليل من التبشير ينحى الكثير من الباحثين ضمن حزم من المحاولات المرتجى منها إخراج كل من الرأسمالية ورأس المال من قفص الاتهام، كون هذين الأخيرين بريئين من أوزار الإخفاقات المسجلة، وأن المشكل يكمن ويُنسب وبشكل مباشر للتطرف الرأسمالي، على هذا النسق وضمن حزم محاولات التبرير كُتب[٥] : تبرز جدلية الرأسمالية والتطرف الرأسمالي، وتطفوا معها حقيقة ما نكرره دوماً فيما تعلق بالموضوعة، أنه: منهجياً، وعلى مستوى عمليات التحليل والنقد، ومن ثم الاتهام أو إبراء الذمة، هنالك بديهية يجب عدم تجاوزها في حين كان المرتجى النقد الإغنائي وليس النقد الإلغائي هي: أنه لا يجوز تقييم أي «فكر» من خلال سلوكيات معتنقيه، بل يجب مناقشة كل «فكر» عبر تحليل أسسه ومرتكزاته النظرية وليس الممارستية أو مدى تجسده في أرض الواقع.

---

[٢]. ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ط٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: ٢٠٠٥، ص ٣٢.
[٣]. فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ١٤٧، (مارس ١٩٩٠).
[٤]. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة: ٢٠٠٧، ص٧.
[٥]. نور الدين جوادي، "قراءة نقدية في أطروحة القطع والتقاطع"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٥٦، (أكتوبر ٢٠٠٨)، ص٤٨-٤٩.

التبرير السابق وبما يتسم به من العمومية والتبسيط يحمل ضمن طياته بؤرا من الضعف، كونه لا يمكن القـــول بأي حال من الأحوال أن أصل تقييم سلامة وصلاحية أي فكر ينحصر في أسسه النظرية، وإذا سلمنا بهذا الأمـــر نسبيا فإن التقييم الحقيقي لأي فكرة يتحقق من خلال تقييم ماديات تحققها على أرض الواقع هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالتأصيل النظري لأي إشكال ولد أساساً من رحم الواقع في محاولات لإعطاء تفســيرات لظـــواهر محددة، أو وضع حلول لإشكالات معينة.

هذا ويجدر التأشير أنه من الشطط القول أن رواد المدارس الفكرية المختلفـــة وضـــعوا وســـطروا نظريـــاتهم ووجهات نظرهم دون الاعتقاد الجازم أنها الحل الأمثل للمشكلات الماثلة أمامهم .. بل في غير قليل من الأحيـــان يجزمون أنها السبيل الوحيد الممكن انتهاجه والكفيل بالتجسيد على أرض الواقع معطيا نتائجـــاً تـــؤتي أُكلـــها .. فأفكار «آدم سميث» مثلاً ومقترحاته لحلول مشكلات القرن ١٩، يعتقد جازما أنها هي الحلول المثلى للقرن ٢١. هذا من جانب؛ ومن جهة أخرى فإن أهم التأصيلات والمرتكزات النظرية للمدارس ورواد الفكر الاقتصادي تحمل ضمن طياتها تناقضات نظرية كفيلة أن تكون بذورا لإفنائها.

تجاوزا ... وإن سلمنا بصدق الطرح السابق، وصحة رؤية معتنقيه، فإن الرأسمالية [كفكر] تمكنت من خلق الوسائل التي سمحت بحل المشاكل الكبرى لجميع الشعوب على مستوى العالم. ولكن المنطق الذي يسوسها جعـــل من المستحيل في الوقت ذاته استخدام إمكانياتها تلك [كممارسة ميدانية] بهذه الطريقة (أي في خدمـــة الإنســـانية جمعاء). وهذا التناقض الأساسي أعطى الرأسمالية أبعاداً مدمرة تضخمت مع مرور الزمن حتى صارت اليوم خطـــراً حقيقياً على مستقبل الإنسانية جمعاء. الأمر الذي فتح الباب لأزمة حضارة فعلية[٦].

كما أن مبدأ « التراكم بلا نهاية » وهو أساس الرأسمالية وهو المرادف «للنمو الأسي المتسارع »، وهو شبيه بالسرطان في توالده وتراكمه، يؤدي للموت. وكان جون ستيوارت ميل يفهم هذه الحقيقة ولكنـــه تصـــور« أن حالة من الثبات » يمكن أن تُوقف هذه العملية غير العقلانية، كما كان كيتز يشاركه في تصوره لهذه العقلانيـــة. ولكن أياً منهما لم يفهم كيف يمكن فرض التجاوز الضروري للرأسمالية. إن إشكالية « التراكم[*] » سالفة الـــذكر تكشف عن دخول الرأسمالية « مرحلة الترهل الكبير »، والتراكم، هو مرادف كذلك لعملية الإفقار، يرسم لنـــا الإطار الموضوعي للصراع ضد الرأسمالية. ولكن هذا الصراع يعبر عنه بشكل رئيسي، التباين المتعاظم بين رفاهيـــة مجتمعات المركز المستفيدة من ريع الرأسمالية، وبين بؤس التخوم والأطراف المسودة[٧].

والمشكلة العصيبة والتي يواجهها النظام الرأسمالي في ما تعلق بنطاق التجارة الدولية أن ثمة فراغـــا في الفكـــر الاقتصادي المعاصر يمتد إلى نهايات القرن التاسع عشر ... يقابله نوع من الهيمنة ل «السياسة الاقتصادية» علـــى مجريات «التجارة الدولية»[٨]، وهو ما يُطلق عليه أمير السعد ب «إشكالية التقاطع» بمعنى أنه : على صعيد الميراث

---

٦. سمير أمين، وفرانسوا أوتار، **مناهضة العولمة**، ط ١، مكتبة مدبولي، القاهرة: ٢٠٠٤، ص ٢٦٩.(بتصرف)

*. تجدر الإشارة أن عملية « التراكم » لها شقان أو بعدان، أحدهما « خلاق » « وإبداعي–تقدمي »، والآخر « هدام تدميري »، وقد كـــان تفـــوق البعد « الخلاق » ملحوظاً خلال المراحل السابقة « للتوسع الرأسمالي »، أما الآن فإن البعد « الهدام » هو البارز والمتفوق. للاستزادة حول أطروحة « مرحلة الترهل الكبير للرأسمالية » أنظر : عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكـــره، ص ص ٨–١٠.

٧. سمير أمين، **الخروج من أزمة الرأسمالية أم الخروج من الرأسمالية المأزومة**،
www.socialisthorizon.net/index.php?option=com_content&view=article&id=633:2010-04-16-14-16-05

٨. عبد الأمير السعد، مقاربة نظرية حول إشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية، **بحوث اقتصادية عربية**، القاهرة، السنة ٨، العدد ١٧، (خريـــف ١٩٩٩)، ص ٦.

المعرفي للتجارة الدولية من جهة الميراث النظري التاريخي فإنها يجب أن ترتكز على أعمدة ثلاثة : «الفكر الاقتصادي» «الاقتصادي السياسي» و«السياسة الاقتصادية» ومن جهة أخرى فإن واقع «التجارة الدولية» اليوم، يركّز على أهمية السياسة الاقتصادية، ويُهمش الأعمدة الأخرى[٩]، باعتبار أنه من الربع الأخير من القرن التاسع عشر بدأت مرحلة نزوع الرأسمالية نحو الاحتكار ... وهنا بداية «التقاطع» أو ما يمكن تسميته«الطلاق بحياء» بين رأس المال والفكر الاقتصادي والاقتصاد السياسي[١٠].

ومن جانب آخر تحدث مناهضي النظام الرأسمالي عن الطابع الطفيلي للرأسمالية وحللوا هذا الطابع، لكن ما يحدث اليوم زمن الليبرالية الجديدة يفوق بدرجات لا تتصور الطابع الطفيلي الذي تكلموا عنه. فما يفوق ٢٥% من أرباح الشركات المتعددة الجنسية تحصل عليها من خارج عمليات الاستثمار الحقيقي، وهذه العمليات تمثل المرآة العاكسة لطابعها الطفيلي. على الرغم من أن هذه الشركات وبإمكاناتها الهائلة تستطيع أن تضاعف من إنتاجها الحقيقي وفي المقابل أرباحها كذلك، لكن بمرتجى التربح[١١] يُغلق هذا الاحتمال، فالمضاربات الوهمية في الأسواق والبورصات أصبحت السمة الملاصقة لهذه الشركات، فاتحة المجال لنشاطات ثانوية أقل ما يُقال عنها طفيلية، لذا من المتوقع أن تزداد تعمق هذه الظاهرة في الفترات اللاحقة ويترافق معها النزوع الحاد نحو عدم القدرة على إدارة الموارد الاقتصادية.

هكذا يتمفصل الصراع بين «المراكز» و «الأطراف» ليمثل المحور الرئيس لضرورة إيجاد البديل الذي يحقق عدالةً اجتماعيةً[١٢] بين طبقات الدولة الواحدة، والمجتمع الدولي عامة. على ذلك فالتحدي الحقيقي هو هل ستفضي هذه الأزمات إلى نظرات جادة في تراثنا وموروثنا الإسلامي بعيدا عن ردات الأفعال، لنبدأ السير حثيثا في الطريق للانتقال الطويل للتحول إلى نظام اقتصادي إسلامي شامل بديل ؟ بأسس ومرتكزات نظرية أصيلة، تُعطي تفسيرات للظواهر الاقتصادية على المستوى القطري والدولي، وله (أي النظام) من إمكانيات التطبيق على أرض الواقع تجارب ميدانية (ولو على مستوى عالمنا الإسلامي) تكون وصفة فعّالة لحل المشكلات الاقتصادية الجاثمة، محققة بذلك عدالة اجتماعية.

ثالثا– العولمة معبرا للتدويل الأزمات

المشكل اليوم خضم المرحلة الراهنة من تطور الرأسمالية أي مرحلة الليبرالية الاقتصادية الجديدة والتي تدعى عند العوام بالعولمة ، المسجل أن الأزمة وحالات اللا استقرار غدت وصمة يوصم بها النظام الرأسمالي، كما تحولت من سمتها الاستثنائية قصيرة الأجل، وباتت ظاهرة «نمطية دورية طويلة المدى» تضرب في العمق وملاصقة بشكل

[٩]. عبد الأمير السعد، "مقاربة نظرية حول رأس المال والتجارة الدولية"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، السنة ١٢، العددان ٣٢-٣٣ (صيف ٢٠٠٤)، ص١٥١.

[١٠]. المرجع السابق، ص ١٥٣.

[١١]. الفرق بين الربح والتربح أن الربح ناتج عن عمليات الاستثمار الحقيقي في حين التربح ناتج عن عوائد الاستثمارات الوهمية في الأسواق المالية .

[١٢]. هذا الطرح لا يُقصد منه المساواة أو التسوية، على اعتبار أن الاختلاف سنة وناموس من نواميس الكون، لكن المقصود في هذا المقام الإنصاف، بعيدا عن احتكارات القلة. بعيدا عن الطرح الذي برز بجلاء في أولويات القادة الجدد. بإحلال الاستقلال محل الاعتماد المتبادل. ورفض مبدأ المساواة على أسس إيديولوجية، ولم يعد للدولة دور تقوم به في إعادة توزيع الثروة. واعتبرت معايير الفقر النسبية لا مكان لها، وأضحى تعريف الفقر بمعايير الحاجة المطلقة. وكما زعمت تاتشر في العام ١٩٨٥ : «أنتم لا تسيؤون إلى الفقراء عندما تعملون على دفع رواتب عالية للمسؤولين الكبار».

عضوي لصيرورة دورات الاقتصاد الرأسمالي، حتى أصبح اقتصاد المراكز الصناعية الكبرى يـدعى ب « اقتصـاد الأزمات »، تزامنا مع بروز ظاهرتين خطيرتين[١٣]:

١. ظاهرة «التسليع» المرتكزة أساساً على إضفاء الطابع المادي السلعي على العالم وتحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد وحساباته أكثر من اهتمامه بأي أمر حياتي آخر بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية والـتي تتراجـع تدريجيا وتستبدل بالعلاقات السلعية والربحية النفعية؛

٢. ظاهرة «الأميلة» المرتكزة أساساً على إضفاء الطابع المالي الرأسمالي على العالم، وتحويل العالم إلى عالم يهتم بالمال، المضاربة و التربح في البورصة (الاقتصاد الوهمي) أكثر من اهتمامه بالصناعة أو الزراعة، الاستثمار والـربح في الاقتصاد الحقيقي.

كما أنه من الأهمية بمكان الإشارة أن الأزمات زمن لحظة العولمة الراهنة تتجاوز جغرافيا مراكزهـا وبؤرهـا لتنتشر دولياً وفقا لثلاث مستويات:

أولاً : بمستوى «خلل اقتصادي» فيما تعلق بالاقتصاديات ذات « معامل الارتباط الضعيف ».

ثانياً : بمستوى « مشكل اقتصادي » فيما تعلق بالاقتصاديات ذات « معامل الارتباط المتوسط».

ثالثاً : بمستوى « أزمة اقتصادي » فيما تعلق بالاقتصاديات ذات « معامل الارتباط المرتفع ».

وحتى خلال فترة بدايات الانفتاح المالي السابقة – نصف القرن السابق على الحرب العالمية الأولى – شـهد العالم العديد من الأزمات ولكنه لم يشهد عدوى معدية بالأساس، وحتى أكثر الانهيارات المالية شـهرة في تلـك الفترة ألا وهي بارينغز التي نشأت في الأرجنتين عام ١٨٩٠ لم يكن لها تأثير كبير خارج حدود تلك الدولة[١٤].

ويجدر التأشير أنه قد تمتعت الأسواق الناشئة على مدى السنوات الماضية بوفرة في السيولة وهوامش السندات المنخفضة والازدهار في التدفقات الرأسمالية، علاوة على ذلك تشير التوقعات الأبعد مدى إلى أن أزمات التسعينات المعدية لم تكن هي القاعدة، وإنما هي ظاهرة غير عادية.

وعند الحديث عن العولمة، يتطرق إلى الذهن مباشرة الأزمات المالية وخصوصاً الأزمة المالية الـتي عصـفت باقتصاديات دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ والتي انتشر غبارها ليؤثر على كثير من دول العالم سـواء دول متقدمة أو دول نامية، وقد أثارت تلك الأزمة مخاوف كثير من الدول ومثلت حجج قوية استند إليهـا معارضـو العولمة[١٥].

إذ تتعرض العولمة المالية – وهي ظاهرة التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود – للنقد عادة بسـبب سلسـلة الأزمات المالية والاقتصادية المدمرة، التي عصفت بعدد من الأسواق الناهضة في أواخـر الثمانينـات في أمريكـا اللاتينية وفي التسعينات في المكسيك، وغير قليل من بلدان آسيا، وقد أدى اضطراب أحوال الأسـواق وحـالات الإفلاس الناجمة عنه إلى سلسلة من الإشارات بأصابع الاتهام من جانب من رأوا أن البلدان النامية ألغت ضـوابط رأس المال بصورة متعجلة، واضعة نفسها عرضة لخطر التحكمات الشديدة لتحركات رأس المال السريعة وآثـار

---

١٣. نور الدين جوادي، "مقاربة نظرية حول أزمة قروض الرهن العقارية الأمريكية"، (الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، الجزائر، ٢٨-٢٩ أفريل ٢٠١٠)، ص٦ .

١٤. باولوما ورورييشاري يافه، "أزمات المستقبل المالية"، **مجلة التمويل والتنمية**، (ديسمبر ٢٠٠٧)، ص ٢٦.

١٥. نبيل حشاد، **العولمة ومستقبل الاقتصادي العربي "الفرص والتحديات"**، ط ١، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، مصر: ٢٠٠٦، ص: ١٦٤.

حشد السوق، وانتقد البعض علانية المؤسسات الدولية، واعتبروا أنها تشجع تحرير حساب رأس المال دون ضوابط ومن غير أن تشدد على الحاجة لبناء المؤسسات القوية المطلوبة لتوجيه الأسواق خلال الأوقات الصعبة[١٦].

إن حدوث تلك الأزمات جعل المؤسسات المالية والمؤيدة والداعمة للعولمة تدرس وتقيم أسباب حدوث الأزمات وسبل علاجها.

هكذا وتبرز بجلاء حقيقة ما يكرره دائما عبد الأمير السعد كون أن تغيب العقلنة في خطاب أيديولوجية القطب الواحد، سيجعل من العولمة الراهنة معبراً أساسيا في تدويل الأزمات الاقتصادية التي تصيب العالم الرأسمالي. وفي مرحلة متأخرة فإن العولمة ستؤدي إلى فوضى اقتصادية كونية واسعة النطاق، حيث لا يوجد ما يضمن أو يطمئن من كون العولمة ستعمل على عقلنة الخيارات الاقتصادية لدول المنظومة الرأسمالية[١٧].

رابعا– « الأزمات » وقنوات « التعولم الثلاثي »

١. قناة الصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية

أكاديميا وعلميا لا يزال الخطاب المبشر والمروج لتحرير التجارة سواء من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف أو من خلال الترتيبات الإقليمية الجديدة[*]، يستمد شرعيته من توليفة ركبت عمدا لتجمع بين (التجارة، التنمية) ضمن أطروحة تتعلق بالتبشير لوجود علاقة سببية متينة، عضوية ومباشرة بين تحرير التجارة الخارجية بكامل مستويات تدفقها، وبين ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية. ولذلك فإن على الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية أن ترتكز على تجارة محررة دون معوقات وذلك لتحقيق الثنائية المتلازمة (تحرير تجاري أكثر نمو اقتصادي أكبر). ويتجلى ذلك في كثير من الخطابات الرسمية، والأبحاث والكتابات العلمية..[١٨].

«الدول التي لا تستطيع أن تنمي اقتصادياتها بنفسها، فإنّ الدول المتقدمة ستساعدها في تحقيق ذلك... »[١٩]، «عندما يرتفع مستوى سطح البحر ترتفع معه جميع السفن الطافية على الماء أيضا...»[٢٠]، «ينبغي أن لا ننسى أن نُذّكر البلدان الفقيرة بأن سياساتها التجارية ذاتها غالبا ما تكون هي السبب في تدني صادراتها وبالتالي أدائها الاقتصادي...»[٢١]، «إن أفضل اقتصاد وأفضل مجتمع يجمعان بين حرية الأسواق والديمقراطية»[٢٢].

---

[١٦]. إيهان كوزي اسوابراساد، كنيث روجوف، رشابخ، "العولمة المالية فيما وراء لعبة التاء"، **مجلة التمويل والتنمية**، (مارس ٢٠٠٧)، ص٩.

[١٧]. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سابق، ص ٦١ .

[*]. الإقليمية الجديدة» (*new-regionalism*) تتمحور فيها مجموعة من «الدول النامية» حول إحدى دول «المركز»، تعيد صورة الإقليمية المتمحورة حول دول «المركز الاستعماري» لكن هذه المرة على نحو «طوعي» لا «قسري»، وهى تختلف بالتالي عن التكامل الإقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية .وبذلك نشأت ترتيبات إقليمية من نوع جديد تلتف فيه مجموعة من الدول «النامية» حول «دولة متقدمة» (أو مجموعة من الدول) تتولى قيادة المجموعة، وهو ما يجعلها تجمعا بين إقليمين أو أكثر وليس لإقليم واحد، بالمعنى التقليدي؛ أي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو أملا في زيادة القوة التصديرية البينية. لذلك فإن مثل هذه التجمعات لا تستهدف تحقيق وحدة بين أعضائها، نظرا لأنها تجيز التمايز في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بينما الأطراف المتقدمة ليست على استعداد لتحمل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع الأطراف الأقل نموا. وتتضمن التزامات عميقة تتجاوز في كثير من الأحيان ما اتفق عليه في المفاوضات المتعددة الأطراف.

لاستزادة راجع : عقبة عبداللاوي، **الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية**، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، ٢٠٠٨، ص ص ٧٠–٩٠.

[١٨].عقبة عبداللاوي، "التحرير التجاري.. وأطروحة النمو والرفاهية عقد من اتفاق النافتا .. تجربة مخيبة للآمال" (مقال مقبول للنشر)، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، العدد ٢، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر.

[١٩]. من خطاب الرئيس الأمريكي بيل كلنتون، نقلا عن: ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ط٢، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،٢٠٠٥، ص١٠٣.

[٢٠]. من مقولات الرئيس الأمريكي الراحل جون.ف.كندي التي يُستشهد بها أنصار التحرير التجاري، أنه عندما يرتفع مستوى التجارة العالمية من خلال آليات التحرير الطوعي، سيؤدي ذلك إلى تعميم المنافع لباقي الدول، نقلا عن: ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، مرجع سابق، ص٩٠.

[٢١]. جاجديش بجواتي، "التصدي للسياسة الحمائية للبلدان الغنية حركة يوبيل ٢٠١٠ وغيرها"، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد ٣٨، العدد٣، (سبتمبر ٢٠٠١)، ص١٤.

لقد أصبح الانفتاح التجاري شعارا لعصر العولمة.. كما صار من المعتاد ألا يكتمل اجتماع للمؤسسات المالية الدولية دون الإشادة بالآثار العظيمة للانفتاح و التحرير التجاري.. ويرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعظم حكومات دول الشمال أن إزالة الحواجز من أمام التجارة هي أهم ما يُمكن للحكومات أن تفعله كي ما تمنح الفقراء نصيبا أكبر من الرخاء. وعلى حد ما جاء في تقرير بحثي لبنك الدولي صدر عام ٢٠٠١، فإن الانفتاح يُفسر لماذا «يؤدي تحرير التجارة وإلغاء العوائق وإزالة القيود إلى التعجيل بالنمو وتخفيض أعداد الفقراء في البلدان الفقيرة...»[٢٣] .

وينحى المبشرين بفضائل التحرير التجاري أنه السبيل الأنجع والمفتاح مع ما يتصل به من إصلاحات السوق الحرة.. وبذلك يصبح الانفتاح مفتاح للنمو وتخفيض أعداد الفقراء في البلدان الفقيرة. لذا فإن مرض الخوف من العولمة بهذه الصورة ليس له ما يبرره.

وإذا كان مرض الخوف من العولمة (بحسب قول كيفن واكتز) ليس له ما يبرره فإن مرض «الولع بالعولمة» أيضا ليس له ما يبرره، وهو مرض مُنتشر في واشنطن عامة وبالتحديد في الشارع رقم تسعة عشر[*] ، حيث يرى أن زيادة الاندماج من خلال التجارة والانفتاح هو جواز المرور إلى سرعة النمو وتخفيض أعداد الفقراء.

اليوم وأكثر من أي وقت مضى ومع ارتفاع معدلات الارتباط في ظل الانفتاح المسجل عبر اغتيال كافة أشكال الحمائية سواء من خلال ترتيبات المنظمة العالمية للتجارة، أو من خلال الترتيبات الإقليمية الجديدة (الانفتاح العميق) الداعمة لمرتكزات هذا التحرير، أصبح من السهل انتقال الأزمة من مراكز نشوؤها إلى غيرها من الدول. عبر ما يُعرف بالآثار التبادلية للصفقات التجارية، وآثار التغذية العكسية[**] . مما يُسهل انتقال حالات الركود والكساد في اقتصاديات الدول المتأزمة إلى باقي الاقتصاديات وذلك بمستويات مختلفة : « **خلل اقتصادي** »، « **مشكل اقتصادي** » **أو** « **أزمة اقتصادية** » كما أشرنا سابقا، بحسب معاملات الارتباط ودرجات الانفتاح.

ومن المهم التأكيد أنه كلما كان الحجم الاقتصادي للدول المتضررة كبير كلما زادت احتمالية انتقال الأزمات وشدتها، واتساع نطاق تأثيرها. كما يسهم في ذلك مستويات الانفتاح التجاري لمراكز الأزمة، من خلال الانفتاح العالمي، أو الإقليمي.

---

[٢٢]. المرجع السابق، ص١٤.

[٢٣]. كيفين واتكتز، "حتى تُصبح العولمة في خدمة الفقراء"، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد ٣٩، العدد ١، (مارس ٢٠٠٢)، مصر: مطابع الأهرام، ص٢٤.

[*]. مقر صندوق النقد الدولي.

[**]. إذا انخفضت واردات الدولة A من القطر B، فإن صادرات B تنخفض، وكذلك مستوى دخلها ، وبانخفاض مستوى الدخل تستورد B كميات أقل من السلع من البلد A. ومن ثم فإن تغير الواردات في القطر A له أثر التغذية العكسية على صادراتها. وهو ما يؤثر على الطلب الكلي للدولة الثانية ومن ثم الدولة الأولى وتدخل كلتا الدولتين في انخفاضات متتالية لطلبها الكلي، لتطرق بذلك مراحل من الركود والكساد./ الباحث

وتدليلا على ذلك فإن الأزمات التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي تنتقل من صيغتها الأمريكية إلى صبغة عالمية بسرعة، ويعزى ذلك إلى الحجم الكبير للاقتصاد الأمريكي، فهو يمثل ما يقارب ثلث الناتج العالمي، ويستأثر أكثر من ثلث التجارة العالمية، وارتكازا على غير قليل من المؤشرات[٢٤]:

– معدل التشابه المرتفع في البنية الاقتصادية تأثيرا وتأثرا. في ما ارتبط منه بالمراكز الرأسمالية؛

– معدل الارتباط المرتفع بين المراكز الرأسمالية وبين القطب الأمريكي من خلال الصادرات والواردات؛

– معدل ارتباط الأطراف (الدول النامية) بصفتها مستودع للخامات بالاقتصاد الأمريكي.

وبالتالي فإن أي اضطراب قد يتعرض له الاقتصاد الأمريكي مثلا يلقي بضلاله على غير قليل من الدول، فمثلا وفي أعقاب أحدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وبدخول الاقتصاد الأمريكي حالة من الركود، انتشرت عدواه وبسرعة فائقة إلى المراكز الرأسمالية (الاتحاد الأوربي، اليابان ...)، ولم تسلم منه جارتيها كندا والمكسيك على وجه الخصوص باعتبار معامل الارتباط المرتفع ضمن سياق ترتيبات منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، ما استدعى انتهاج سياسات مختلفة لاحتواء الموقف ومحاولة تسكين الآثار. ما أوحى بمقولة مفادها أنه : عندما تسعل الولايات المتحدة الأمريكية تصاب المكسيك بالأنفلونزا. وهو ما تؤكده ماديات انتشار الأزمة المالية العالمية الراهنة.

وغير بعيد عن التحليل السابق وتأكيدا على ماديات صدقه، وواقعية تحققه. وبالإضافة إلى ما سبق نُسلم بأن وثاقة العلاقات التجارية بين الدول تعد عاملاً إيجابياً في الظروف العادية، إلاّ أن الصلات التجارية الوثيقة بين دول شرق آسيا مثلا كان لها تأثير سيء في استفحال الأزمة الآسيوية وعدواها. فكل دولة من دول شرق آسيا هو شريك تجاري رئيسي للآخر، وباستثناء اليابان، وتبلغ قيمة الصادرات البينية لدول المنطقة نسبة ٤٠% من إجمالي الصادرات لعام ١٩٩٦، ومن ناحية أخرى يتخذ هذا الارتفاع في مستوى التجارة البينية شكل التخصص في النشاطات من الدول الأكثر تقدماً إلى الدول الأقل دخلاً في المنقطة مما ساعد على سرعة انتشار الأزمة[٢٥].

وتعي الصين على إثر إفرازات الأزمة العالمية الراهنة وما صاحبها من موجات الركود التي ضربت اقتصاديات المراكز الرأسمالية، – اليوم أكثر من غيرها – أثر هذه القناة (قناة الصفقات التجارية) على معدلات نموها، وأنها باتت اليوم أكثر من أي وقت مضى، على مشارف مرحلة جديدة تستلزم البحث عن مصادر جديدة للنمو، وفي هذا الإطار أدلى البروفيسور يانغ بتصريح جاء فيه :" ليس أمامنا اليوم من خيار سوى تنمية أسواقنا الداخلية، فطالما تحدثنا عنها كثيرا، وقد حان الوقت للترول إليها وتنميتها فعلاً لا قولاً". ومن ثمّ، يتوجب على الحكومة زيادة الدخول واستكمال النظام الحالي الوليد للضمان الاجتماعي الشامل وتحويله إلى نظام متكامل وفعال[٢٦].

كما أن البرازيل لاعب أساسي على المسرح الأمريكي الجنوبي خاصة ما تعلق بتكتل سوق أمريكا الجنوبية (ميركوسور) بالرغم من عرضتها للتأثر بالركود الأمريكي (على اعتبار ارتباطها به)، إلا أن الجهود المبذولة في

---

[٢٤]. عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق، "« مصيدة السيولة الكينزية» كأحد حلول الأزمة.. بين : وصمة من انتكاس رأسمالي ووصفة من طرح إسلامي"، (الملتقى الدولي الثاني الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر)، ٥–٦ ماي ٢٠٠٩، ص ١١.

[٢٥]. نبيل حشاد، **العولمة ومستقبل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق، ص ١٧٣.

[٢٦] . مارتين بولار، "انقلاب النظام العالمي رأسا على عقب حقائق مالية بعد الدولار"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٥٨، (ديسمبر ٢٠٠٨)، ص ١٤٣.

سياق تطويق الاعتماد الخارجي بدأت ترتسم معالم تحققها، فالتجارة بين هذه الدول آخذة في التوسع سريعاً لتؤتي بذلك نتائج في أرض الواقع[٢٧] .

٢. قناة الأسواق المالية وعدوى الأزمات

تشير الأبحاث الحديثة أن احتمال حدوث أزمات مالية معدية وتحركات مشتركة مرتفعة عبر الأسواق المالية العالمية في المستقبل يعززه دخول أدوات مالية جديدة وقوى فاعلة جديدة في الأسواق المالية الدولية وزيادة أهميتها[٢٨] .

وقد رفعت العولمة من الروابط بين اقتصاديات العالم خاصة من خلال « أسواق رأس المال » وتدفقات التجارة بما يؤدي لتوزيع المدخرات ومن ثم الاستثمارات على نحو كفء في العالم، مقارنة بما يحدث في الماضي حينما اقتصر الاستثمار المحلي في معظم البلدان على المدخرات المحلية إلا أن تلك العولمة تحمل على أرض الواقع تأثيرات سلبية على دول العالم، حيث تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمات عنيفة كتلك التي مر بها في العقدين الماضيين.

فمع ارتباط الأسواق وحركات التدفق المالي أصبحت الأزمات المالية تنتقل من دولة إلى أخرى وهذا ما ظهر في الأزمات المالية في روسيا عام ١٩٩٨ والبرازيل عام ١٩٩٩ ولعل غبار الأزمة في دول جنوب شرق آسيا أوضح مثال على ذلك[٢٩] .

إن حيازة العقارات والأوراق المالية من قبل غير المقيمين كان له دوراً أيضاً في استمرار المضاربة التي حامت حول أسواق العقارات والأسهم في دول جنوب شرق آسيا، فالتوسع في السماح لغير المقيمين بدخول أسواق الأوراق المالية (وتمكين المقيمين من الحصول على قدر أكبر من الأصول بالدولار)، يؤدي إلى قيام علاقة وثيقة بين سوقين غير مستقرين بطبيعتهما وهما سوق العملات وسوق الأسهم، مما يسهم في زعزعة الاستقرار، فنشوء أزمة في العملة قد يؤدي بسهولة إلى انهيار سوق الأوراق المالية، بينما قد يتحول ميل أسعار الأسهم نحو الانخفاض في أزمة في سوق العملة وبالتالي يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات أكثر حزم للسيطرة على مثل تلك الروابط المؤدية إلى زعزعة الاستقرار، بما في ذلك وضع قيود على حيازة الأجانب للأوراق المالية المحلية [٣٠].

وفيما يتعلق بالروابط المحلية لدول المنطقة، فإن المستجدات المالية في كل دولة تؤثر على الدولة الأخرى، وينطبق ذلك على نشاطات « أسواق رأس المال» و« الاستثمار الأجنبي المباشر » و« الإقراض المصرفي » وفي هذا السياق قد يبيع المستثمرون الأجانب أصولهم الموجودة في دولة ما نتيجة للخسائر التي تكبدوها في دولة أخرى، وفي منطقة على درجة عالية من « التكامل الاقتصادي »، كما هو الحال بالنسبة لشرق آسيا يمكن أن تؤدي الروابط المالية بين الدول بصورة تلقائية إلى انتقال الأزمات التي تعيشها الأسواق المالية في بعض الدول إلى دول أخرى ويضيف "بارك سونغ" إلى ذلك رأي هاماً آخر وهو أنه عندما تكون الأسواق المالية لدول المنطقة على

---

٢٧. المرجع السابق، ص ١٤٤.

٢٨. باولومارو وبيشاي يافه، "أزمات المستقبل المالية"، **مجلة التمويل والتنمية**، (ديسمبر ٢٠٠٧)، ص ٢٩.

29. www.malazi.com/index.php?d=71

٣٠. نبيل حشاد، **العولمة ومستقبل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق، ص ١٦٨.

درجة عالية من التكامل يتوقع المتعاملون أن تنعكس التغيرات في أسعار الأسهم على كافة تلك الأسواق في آن واحد وهو ما قد يؤدي إلى اتساع رقعة انتشار الأزمة[٣١].

كان احتمال ظهور الفقاعة في الأسواق المالية اعتباراً مهماً بالنسبة لصنّاع السياسة، فقد تبني الأسواق المالية حياة خاصة من خلال الفقاعات التي تستمر عدد من السنوات، وحتى الفقاعات التي تستمر فترة قصيرة لكن تترتب عليها نتائج كبيرة، وقد تولّد الأزمات المالية التي تنشر عبر البلدان خسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة، وقد كان هذا دافعاً لأبحاث التي تدور حول سبب انتشار الأزمات ومداها، وقد تناولت "جلا سيبلا كامينسكي" و "كارمن رينهارت" أحد جوانب هذا السؤال بدراسة تحركات شديدة الإيجابية والسلبية في الأسواق المالية، وهما تجدان إن مثل هذه التحركات المتطرفة في الأسواق الناشئة هي تحركات شبيهة في مراكز مهمة، والأرجح أن تصبح العدوى المالية عالمية[٣٢].

ولا نغفل عما يسمى بأزمة الرهن العقاري الأمريكية حيث قامت المصارف الأمريكية بتحويل كثير من تلك القروض العقارية إلى سندات مغطاة بأصول ومن ثم طرحها بالتداول في البورصات الأمريكية بأقل من قيمتها تحت ضغط الحاجة للسيولة، ما أثار حالة تهافت عالمية لاقتنائها شملت وبالإضافة إلى مستثمرين أمريكيين عدد من نظائرهم الأوروبيين وغيرهم...إلخ، وهو السبب الجوهري الذي منح الأزمة عند نشوبها بعدها العالمي[٣٣]. كما أن معدلات الفائدة كانت سببا في الأزمة من وجهين :

أولها : أسعار الفائدة المرتفعة التي يلتقي من خلالها أصحاب العجز المالي « المعسرين »، وأصحاب الفائض المالي « الموسرين ». وقلب قاعدة « الغرم بالغنم » ب « الغنم بلا غرم »؛ وإلغاء معنى التملك والتمليك للاستثمارات وإفراغ معنى البيع المبني على التملك الحقيقي؛ ليسود الربح للمضاربين، في المشتقات المالية والربح فقط، وتدفع كل المغارم والمخاطر بالتحوط والتأمين وإعادة التأمين.

ثانيها : في المقابل يعزو بعض الاقتصاديين سبب الأزمة كذلك إلى سياسة خفض سعر الفائدة من طرف الفدرالي الأمريكي، وبتالي تسريع انفجار الأزمة.

الطرح الثاني يستبطن في عمقه قضية تتطلب الوقوف عليها تحليلا وتعليلا :

ففي حين أن معدلات الفائدة المنخفضة قد شجعت توسيع ماديات الاقتراض، وهذا الأمر إيجابي من جهة التحليل الاقتصادي على اعتبار أن هذه السياسة لها من القدرة على دفع عجلة الاستهلاك، وتقوية تيار الاستثمار، ومن ثم رفع الطلب الكلي وصولا إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة. إلا أن عمق المشكل يكمن في نقطتين :

- التوجه الاستهلاكي للفرد الرأسمالي « الفرد الأمريكي تحديدا »، وقد لقيت هذه الهبة الاستهلاكية دفعا من طرف المؤسسات المصدرة لبطاقات الائتمان[٣٤] وبيوت المال والإقراض بشروط يسيرة؛ بل وترغمه للاقتراض بحملات دعائية وترويجية هائلة. بحيث توسعت عمليات اقتراض الفرد الأمريكي لتتجاوز سقف قدرته على السداد.

---

[٣١]. المرجع السابق، ص١٦٨.
[٣٢]. روبين بروكس، كريستين فوريس، "الرقص بانسجام"، **مجلة التمويل والتنمية**، مجلد ٤٠، عدد ٢، (جويلية ٢٠٠٣)، ص٤٩.
[٣٣]. نور الدين جوادي، "أزمة الرهن العقاري"، مرجع سابق، ص ١.
[٣٤]. « الائتمان » في العرف الاقتصادي هو : افتراض ثقة المقرض في أمانة المقترض وصدقه ولذلك منحه أجلاً للوفاء بدَيْنه.

- توريق الديون « المعدومة » وتجميعها كمشتقات مالية جديدة، دون الإفصاح عن حقيقتها « التـــدليس»؛ وإعادة بيعها بأسعار أعلى من قيمتها الحقيقية في البورصات العالمية، وهو ما جعل من حجم المضـــاربات[٣٥] شـــبه الوهمية تتزايد و بحجوم تريليونية[٣٦]، تفوق بكثير حجم الأصول الحقيقية، ليفسح المجال واسعا أمام مهام اقتصـــادية أقل ما يطلق عليها بأنها « طفيلية » تفوق حجم الاستثمارات الحقيقية، وقد مُولت هـــذه المضـــاربات بـــأموال مقترضة بأسعار فائدة منخفضة على اعتبار حتمية التربح المستحصل من هذه المشتقات من جهتين، جهة الفـــرق بين سعر فائدة الأموال الممولة لعمليات الشراء[٣٧]، ومعدل العائد من هذه المشتقات؛ إضافة إلى ارتفـــاع القيمـــة السوقية لهذه المشتقات بفعل المضاربات. وبالتالي الهدف الأساسي من هذه الأصول المالية هو الاستفادة من تقلبات أسعارها، لا الربح منها عبر تحصيل عوائدها، فتنمو وتتكاثر قيمتها من غير أن يرافق ذلك نمو في الاقتصاد الفعلي ، أي أنها فقاعة وهمية ما تبرح أن تنفجر.

ثالثا– : « الاحتباس الدولاري » كقناة لانتقال الأزمات

لقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية كأغنى قوة على وجه الأرض، فيما أثقلـــت الديون حينها بريطانيا وأوهت قواها، وخرجت فرنسا من الحرب منهوكة القوى والحضـــور، وخـــرج الاتحـــاد السوفيتي منها نازفا حتى الخراب. ثم أخذت الهيمنة الأمريكية صورتها الرسمية بتدشين ما عرف باســـم اتفاقيـــات بروتن وودز حيث وضعت القواعد المالية الجديدة، وهي القواعد التي رسخت الدور الرئيسي للـــدولار (كبـــديل للجنيه الإسترليني)، وتمخض عنها إنشاء مؤسستين جديدتين أصبحتا بمثابة القبضتين اللتين تحكم بهمـــا واشـــنطن شؤون العالم، كما جاء مشروع مارشال لإعادة إعمار أوربا بالدولار لترسيخ قوة الدولار، وضمان تهيئة الفـــرص أمام المنتجين الأمريكيين.

وكان من أبرز المشاركين في بروتن وودز عالم الاقتصاد جونماينرد كينز، الذي حارب بكل قوة ضد هيمنة الدولار، واقترح نظاما ماليا يعتمد على وحدة حسابية تكون عملة دولية جديدة تحمل اسم « بانكور[*] » لكـــن ميزان القوى حينها كان في غير مصلحته. ففاز الدولار وأعقب ذلك هيمنة الولايات المتحدة الأمريكيـــة علـــى الغرب. وبذلك انخرط الساسة الأمريكيون في عمل ما يحلو لهم، تاركين لغيرهم أثقال دفع الثمن. ولما تعقد الموقف تعقيداً شديدا، لجأت الولايات المتحدة بمفردها إلى تغيير القواعد المعمول بها. ومن ذلك ما أعلنه وزيـــر الخزانـــة الأمريكي « جون كونالي » على مسامع نظرائه الأوربيين سنة الأزمة العـــام ١٩٧١ (الـــدولار عملتنـــا لكنـــه مشكلتكم)[٣٨].

لقد صدقت رؤى كينز الاستشرافية ومخاوفه حول أزمات المستقبل التي قد يتسبب فيها الدولار إلا أن قـــوة حجته العقلية اندقت آنذاك على صخرة القوة الأمريكية.

---

٣٥. هي عملية بيع أو شراء الأصول بأنواعها لذاتها، لاستفادة من تقلبات سعرها، وليس لاستخدامها في الأغراض التي وجدت من أجلها، أو الاستفادة من عوائدها.

٣٦. عبد الجبار السبهاني، **ليست الأزمات جديدة ولا طارئة على النظام الرأسمالي**، www.cibafi.org .

٣٧. تجدر الإشارة أن الأموال الممولة لهذه العمليات قد شكلت ٣٠ دولار مُقترض مقابل دولار ملك للممول، وبذلك اتسعت حلقة الاستدانة، اقتراضا وإقراضا. مسهلة انتشار الأزمة واستفحالها وفقا لما يُسمى بأثر الدومينو.

*. اقترح كينز نظاما عالميا شاملا توجهه منظمة التجارة العالمية ويدعمها بنك مركزي يحمل اسم "اتحاد المقاصة الدولي" للاستزادة راجع :
Susan George, Alternative Finances Le Monde diplomatique (englishe edition January 2007).

٣٨. مارتين بولار، "انقلاب النظام العالمي رأسا على عقب حقائق مالية بعد الدولار"، مرجع سابق، ص ص ١٣٨–١٣٩.

أهم ما نعتقد أنه ساهم بشكل أساس في تدويل الأزمات وإعطائها بعدا عالميا، هو إشكالية ما نـــدعوه ب « الاحتباس الدولاري »، باعتبار أنه ومنذ نهايات الحرب العالمية الثانية العام ١٩٤٤ تحديداً و نظام النقد الدولي (بل والاقتصاد العالمي برمته وبشقيه المالي والاقتصادي) محتبس ضمن العملة الأمريكية الدولار: عملة « التجارة العالمية » دون منازع، و« وحدة الاحتياطات الدولية » دون شريك، و« آلية التسوية الدولية » دون أدنى تحفظـــات ... الخ .

١. الارتباط بالدولار واستفحال الأزمات :

تؤكد التجربة المؤلمة لدول جنوب شرق آسيا مرارة الارتباط الحاصل جراء تعـــويم عملاتهـــا وارتباطهـــا ارتباطا وثيقا بالدولار، فحينما أثيرت الشكوك حول استدامة ترتيبات سعر الصرف، بدأت خطـــوات متســـارعة للتدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل تجاه دول الأقاليم ساعية للاختطاف السريع للمضاربة .. بهذا المعنى فإن ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي، وتنامي الدين الخارجي القصير الأجل، والعجز الواضح في الحساب الجاري الخارجي، تفاقم أثرهم السلبي بفعل ضعف النظام المالي، وحينما فقد المستثمرون الأجانب ثقتهم باقتصاد ومالية دول الإقليم، تعرضت العملات المحلية لضغوط المضاربة. واستمرت الضغوط لتنفد الاحتياطات الرسمية للبنوك المركزية، وبالتالي فقدانها لسلاحها الأساسي للحفاظ على القيمة التعادلية للعملة. ومن ثم صار الاتجاه نحو التعويم أمرا لا مفر منـــه، عندها أصبح استمرار وجود رؤوس أموال قصيرة الأجل والتي استثمرت بسبب ارتفـــاع أســـعار الفائـــدة دون جدوى. والنتيجة لا بد من إحداث التدفق المعاكس من الخارج من قبل المضاربين وهو ما حصل فعلا[٣٩].

٢. فك الارتباط بالدولار والحد من عمليات الانتقال :

سوق النقد جزء من أسواق المال، وفيه تتداول الأدوات المالية قصيرة الأجل وفي مقدمتها العمـــلات، وهـــذا السوق أكثر عرضة للتأثر من غيره بالأزمة الاقتصادية العالمية، فالدولار الأمريكي من أهم العملات المتداولة فيـــه، ولكن الدولار الآن يعيش مرضا مزمنا من آثار الأزمة الاقتصادية، والتي بلا شك ستفقد أمريكا ولايتها الاقتصادية التي فرضتها –سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة– على الأنظمة الاقتصادية في غالبية دول العالم.

وقد سجلت قيمة الدولار في احتياطات العملات العالمية انخفاضا بمقدار نقاط تقريبا في أقل من عشرة أعوام. وقد كانت في منتصف عام ٢٠٠٨ تشكل ٦٢,٤ % فقط من العملات التي تحتفظ بها البنوك المركزية، مقارنـــة بنحو ٧١,٢ % في نهاية عام ٢٠٠٠ وخلال الفترة ذاتها ارتفع نصيب اليـــورو مـــن ١٨.% إلى ٢٧ % علـــى المستوى العالمي. أما الين الياباني الذي يقف شاهدا على قوة اليابان بين عامي ١٩٧٠-١٩٩٠ فقد تـــدهور هـــو الآخر من ٦,١ إلى ٣,٤% عندما تنبأ بتدهور الدولار الأمريكي[٤٠]. فمنذ اللحظة الأولى لتطبيق خطـــة الإنقـــاذ الأمريكية تهاوى الدولار في جولة من جولات التهاوي المتكررة والمستمرة. وفي ظل هذه المعطيات فإن السياســـة النقدية التي تقوم على الارتباط بالدولار في دول العالم – تحتاج إلى وقفة للوقاية من عدوى المـــرض الأمريكـــي واستفحاله وذلك للاعتبارات الآتية :

---

٣٩. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سابق، ص ١٠٩.
٤٠. مارتين بولار، **انقلاب النظام العالمي رأسا على عقب حقائق مالية بعد الدولار**، مرجع سابق، ص ص ١٣٩-١٤٠.

إن تراجع الدولار واستمراره في ذلك يلقي بظلاله على اقتصاديات « الدول التابعة * » المرتبطة عملاتها بالدولار، وذات معامل الارتباط المرتفع عبر قناة الصفقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فانخفاض سعر صرف الدولار له تأثير مزدوج على اقتصاديات هذه الدول، نتيجة للارتباط الدولاري من جهة، وبسبب تسعير الصادرات والواردات السلعية من جهة أخرى. وبذلك تكون الخسائر مزدوجة.

ومن جهة التحليل الاقتصادي الكلي فأن ارتباط عملات « الدول التابعة » بالدولار الأمريكي يؤدي قسرا إلى تبني السلطات النقدية في هذه الدول نفس مسار الدولار الأمريكي، ففي حالة انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة نقدية توسعية عن طريق آلية خفض سعر الفائدة على الدولار، فإنه يستوجب خفض الفائدة تلقائيا على عملات « الدول التابعة »، رغم اختلاف طبيعة البنيان الاقتصادي لهذه الدول عن الأمريكي، وقد تدخل السياسة الاقتصادية لهذه الدول حالة من «اللا توافق» على اعتبار أن اقتصاد هذه الدول قد لا يُعاني من أزمة ولا يشكو من تباطؤ في النمو ولا تخيم عليه حالة من ركود، بعكس الاقتصاد الأمريكي الذي لا تزال الجهود مذ ذلك الحين وإلى حد الساعة تتضافر من أجل عدم تفاقمها (أي الأزمة المالية) إلى مستوى أزمة اقتصادية قد تعكر بشدة وبشكل مزمن مسارات نمو الاقتصاد الحقيقي الأمريكي، وعليه ينتهج راسمو السياسات الاقتصادية الأمريكية سياسة نقدية توسعية.

فهذا المنحى في السياسة النقدية وإن كان يناسب الاقتصاد الأمريكي المتعثر فإنه لا يناسب اقتصاديات الدول التابعة، بل إنه يقلل من آليات ضبط التضخم، ويؤدي إلى ارتفاع معدلاته كنتيجة لارتفاع المعروض النقدي، كما أنه يؤدي إلى انخفاض قيمة احتياطيات الدول في مقابل العملات الأخرى، وهو ما يعني خسارة المليارات من العملات المحلية[٤١] بسبب تراجع الدولار.

وإيمانا بالأثر الذي يُولده فك الارتباط بالدولار من إسهام في السيطرة على التضخم، والمحافظة على الحد الأدنى من ثبات قيمة العملات، والأهم من كل ذلك هو ردم ما يُمكن ردمه من معابر انتقال الأزمة وتفشيها دوليا. تبحث الصين على الصعيد الخارجي عن سبل لخلخلة استئثار الدولار بجل الأمور، وفي هذا الإطار أعادت إدارة بعض أرباحها من القارة السمراء في صورة قروض، متجاهلة الشروط الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في هذا الصدد. علاوة على ذلك تبرم الصين اتفاقيات تجارية لضمان احتياجاتها من الطاقة (مع دول مثل فنزويلا وروسيا والعراق وإيران) كما تفتح لنفسها منافذ تجارية جديدة (كاليابان والهند) وتدعم الصين فكرة إنشاء صندوق نقد آسيوي بعد اقتراحها في ماي ٢٠٠٧ بالاشتراك مع اليابان وكوريا الجنوبية، وسيكون تحت تصرف هذا الصندوق ٨٠ مليار دولار مما يتيح لمنشئيه الثلاثة و -الأعضاء العشرة الممثلين في اتحاد دول جنوب شرق آسيا- ضمان الاستقرار المالي دون الحاجة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، الذي لا تزال بين المنطقة وبينه خلافات لا تنسى.

* – الدول التابعة المقصود بها المراكز الرأسمالية، وكذلك الأطراف النامية، وهي التي ترتبط سياساتها الاقتصادية بالسياسة الاقتصادية الأمريكية، فتكون متغير تابع يحدد قيمته وفقا للمتغير المستقل (الاقتصاد الأمريكي).

٤١. وتشير إحصائيات صندوق النقد الدولي في هذا الشأن إلى أن العملات الخليجية مثلا فقدت ما بين ٢٠ و٣٠ في المائة من قيمتها خلال السنوات الخمس الماضية بسبب الارتباط بالدولار.

وثمة مبادرات مشابهة في مناطق أخرى من العالم ترنو إلى الخروج من مظلة الدولار، دول الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل والإكوادور وباراغواي وأورغواي وفنزويلا كلها أعضاء في بنك الجنوب، وتعتزم دعم تمويل البنى التحتية خارج نظام بروتن وودز السالف الذكر[٤٢].

ختاماً:

المشكل اليوم خضم المرحلة الراهنة من تطور الرأسمالية أي مرحلة « الليبرالية الاقتصادية الجديدة »- المسجل أن الأزمة وحالات اللا استقرار انفلتت من سمتها الاستثنائية قصيرة الأجل الصحية، وباتت ظاهرة نمطية دورية طويلة المدى تضرب في العمق وملاصقة بشكل عضوي لصيرورة دورات الاقتصاد الرأسمالي، حتى أصبح اقتصاد المراكز الصناعية الكبرى يدعى باقتصاد الأزمات، وبات انتشار عدوى الأزمات أسرع مما كان عليه، بسبب غير قليل من قنوات الانتقال الداعمة لهذا الانتشار.

وكختام لهذه الدراسة نطرح حزمة من النتائج والتوصيات المستخلصة:

النتيجة الأولى : يمكن من خلالها القول بأن المشكل في « الأزمة » (أو حالة « اللا استقرار ») ليس في ذاتها، بل في ارتقائها من وضعها الاستثنائي قصير الأجل إلى حالتها النمطية (أو الدورية) طويلة الأجل. والأكثر من ذلك أن مشكلها لا يكمن في حالتها تلك أيضاً، بقدر ما يكمن في « أثرها السلبي الهيكلي متوسط وبعيد المدى »، أي أنه لا يمكن موضوعياً اعتبار « خلل » ما « أزمة » إلا إذا أحدث اختلالات سلبية، وارتدادات هيكلية طويلة الأجل.

النتيجة الثانية : نؤكد من خلالها أن عملية « التراكم » لها شقان أو بعدان، أحدهما خلاق وإبداعي- تقدمي، والآخر هدام تدميري، وقد كان تفوق البعد الخلاق ملحوظاً خلال المراحل السابقة للتوسع الرأسمالي، أما الآن فإن البعد الهدام هو البارز والمتفوق، مما أعطى للرأسمالية أبعادا تدميرية.

النتيجة الثالثة : بواسطتها يمكن أن نوافق الرأي القائل بأن واقع التجارة الدولية اليوم، يركّز على أهمية السياسة الاقتصادية، ويُهمش الأعمدة الأخرى، باعتبار أنه من الربع الأخير من القرن التاسع عشر بدأت مرحلة نزوع الرأسمالية نحو الاحتكار... وهنا بداية التقاطع أو ما يمكن تسميته الطلاق بمجياء بين رأس المال والفكر الاقتصادي والاقتصاد السياسي.

النتيجة الرابعة : بها نُشير إلى أن تغيب العقلنة في خطاب أيديولوجية القطب الواحد، سيجعل من العولمة الراهنة معبراً أساسيا في تدويل الأزمات الاقتصادية التي تصيب العالم الرأسمالي. وفي مرحلة متأخرة فإن العولمة ستؤدي إلى فوضى اقتصادية كونية واسعة النطاق، حيث لا يوجد ما يضمن أو يطمئن من كون العولمة ستعمل على عقلنة الخيارات الاقتصادية لدول المنظومة الرأسمالية

النتيجة الخامسة : من خلالها، نعلن أن انتشار الأزمات يرتكز على غير قليل من قنواتِ عدوةٍ اقتصادية دولية، تدعم توسعها عالمياً من خلال قناة التدفق العالمي لرأس المال من وإلى مراكز نشوئها، إلى تفشيها عبر معبر صفقات التجارة الدولية تصديرا واستيراد مع شركات الدول المتأزمة، ومن أهم ما يُعتقد أنه ساهم بشكل أساس في تدويل الأزمات عالمياً، ما يُسمى بالاحتباس الدولاري لجانب من الاعتبار أن نظام النقد الدولي (بل والاقتصاد

[٤٢] . مارتين بولار، **انقلاب النظام العالمي رأسا على عقب حقائق مالية بعد الدولار**، مرجع سابق، ص ص ١٤٣-١٤٤.

العالمي برمته ويشقيه المالي والاقتصادي) محتبس ضمن العملة الأمريكية الدولار: عملة التجارة العالمية دون منازع، ووحدة الاحتياطات الدولية دون شريك، وآلية التسوية الدولية دون أدنى تحفظات.

النتيجة السادسة : بها قد نستنتج أن احتمال حدوث أزمات مالية معدية وتحركات مشتركة مرتفعة عبر الأسواق المالية العالمية في المستقبل يعززه دخول أدوات ومشتقات مالية جديدة وقوى فاعلة جديدة في الأسواق المالية الدولية وزيادة أهميتها.

النتيجة السابعة : نذكر بها، أن توريق الديون المعدومة وتجميعها كمشتقات مالية جديدة، دون الإفصاح عن حقيقتها التدليس؛ وإعادة بيعها بأسعار أعلى من قيمتها الحقيقية في البورصات العالمية، وهو ما جعل من حجم المضاربات شبه الوهمية تتزايد و بحجوم تريليونية، تفوق بكثير حجم الأصول الحقيقية، ليفسح المجال واسعا أمام مهام اقتصادية أقل ما يطلق عليها بأنها طفيلية تفوق حجم الاستثمارات الحقيقية، فتنمو وتتكاثر قيمتها من غير أن يرافق ذلك نمو في الاقتصاد الفعلي ، أي أنها فقاعة وهمية ما تبرح أن تنفجر.

التوصيات : كما نخلص إلى مجموعة من التوصيات نذكر منها

١. ضرورة التوجه الداخلي سواء على مستوى النطاق القطري أو الإقليمي، والعمل على تقوية قوى الطلب الداخلي، للتخفيف من حدة الاضطرابات والارتدادات الخارجية.

٢. ضرورة العمل على الاندماج المتوازن في النظام الاقتصادي العالمي مع ما يتسق ويتناسب مع قدرات الاقتصادات القطرية والإقليمية، فيما تقدر عليه وما لا تقدر عليه، وبما يحقق لها أكثر منافع وأقل أضرار.

٣. ضرورة تقديم الأولوية للاستثمارات الحقيقية سواء المحلية أو الأجنبية، التي تسهم في رفع الإنتاجية وتحقق التنمية، وتضمن عدم وقوع تدفقات عكسية في حال الأزمات، بعيدا عن الاستثمارات غير الحقيقية، وقصيرة المدى التي تكون أكثر عرضة للمضاربات والمقامرة، وسريعة الحركة نحو الخارج.

وفي الأخير ... وبعد ما تطرقنا له من خلال البحث وكتساؤلات بحثية نسجل ما يلي :

التساؤل الأول : بدأت الأزمة المالية العالمية في سبتمبر سنة ٢٠٠٨ بإفلاس بنوك وشركات إقراض من الحجم الثقيل، لكن يبدو أنها وصلت (أي الأزمة) إلى مرحلة إفلاس الدول بعد الوضع الذي تعانيه اليونان والإشارات التي تحذر من ضخامة المديونية التي باتت تعانيها أميركا، وما يمكن أن يطال كل من اسبانيا والبرتغال وايرلندا، فهل نحن على أعتاب مرحلة جديدة في الأزمة المالية العالمية؟ مرحلة إفلاس الدول ؟

ثانيا : إن التحدي الحقيقي هو هل ستفضي هذه الأزمات إلى نظرات جادة في تراثنا وموروثنا الإسلامي بعيدا عن ردات الأفعال، للخروج من الرأسمالية المأزومة، لنبدأ السير حثيثا في الطريق للانتقال الطويل للتحول إلى نظام اقتصادي إسلامي شامل بديل ؟ بأسس ومرتكزات نظرية أصيلة، تُعطي تفسيرات للظواهر الاقتصادية على المستوى القطري والدولي. وله (أي النظام) من إمكانيات التطبيق على أرض الواقع تجارب ميدانية (ولو على مستوى عالمنا الإسلامي) تكون وصفة فعّالة لحل المشكلات الاقتصادية الجاثمة، محققة بذلك عدالة اجتماعية.

التساؤل الثالث : أنه مهما قيل عن مزايا وعيوب تسعير التجارة بالدولار، إلا أن الأكيد أن الضرر من الاحتباس الدولاري قائم، كما أن هذا لا يعني أن قرار تحويل عملة التسعير من الدولار إلى الأورو متاحا أو مرغوبا به.

فهل عملية تحويل تسعير التبادلات التجارية بأطياف مختلفة الدولار، الأورو، الين تباعا للفضاءات الاقتصادية القارية سيخفف من حدة الأزمات ؟

قائمة المراجع (الترتيب عشوائي):

١. إدريس لكريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٢٨٧، (جانفي ٢٠٠٣).

جونماينرد كيتر، **النظرية العامة في الاقتصاد**، ترجمة نهاد رضا، موفم للنشر، الجزائر، ١٩٩١.

2. نور الدين جوادي، مأزق العولمة وخطاب النهايات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد العولمة والمعرفة جامعة عنابة، ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

3. ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ط:٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥.

4. فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ١٤٧ / مارس ,١٩٩٠

5. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة،٢٠٠٧.

6. نور الدين جوادي، قراءة نقدية في أطروحة القطع والتقاطع، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٥٦، (أكتوبر ٢٠٠٨).

7. سمير أمين، وفرانسوا أوتار، **مناهضة العولمة**، ط ١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤.

8. سمير أمين، **الخروج من أزمة الرأسمالية أم الخروج من الرأسمالية المأزومة**،

www.socialisthorizon.net/index.php?option=com_content&view=article&id=633:2010-04-16-14-16-05

9. عبد الأمير السعد، مقاربة نظرية حول إشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية، **بحوث اقتصادية عربية**، القاهرة، السنة ٨، العدد ١٧ (خريف ١٩٩٩).

10. عبد الأمير السعد، مقاربة نظرية حول رأس المال والتجارة الدولية، **بحوث اقتصادية عربية**، السنة ١٢، العددان ٣٢-٣٣، (صيف ٢٠٠٤).

11. نور الدين جوادي، مقاربة نظرية حول أزمة قروض الرهن العقارية الأمريكية، **الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية**، جامعة بشار، ٢٨-٢٩ أفريل ٢٠١٠.

12.باولوما وروريبشاري يافه، أزمات المستقبل المالية، **مجلة التمويل والتنمية**، ديسمبر ٢٠٠٧.

13. نبيل حشاد، **العولمة ومستقبل الاقتصادي العربي "الفرص والتحديات"**، ط ١، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، مصر، ٢٠٠٦.

١٤. إيهان كوزي اسوابراساد، كنيث روجوف، رشابخ، العولمة المالية فيما وراء لعبة التاء، **مجلة التمويل والتنمية**، مارس ٢٠٠٧.

١٥.عقبة عبداللاوي، التحرير التجاري.. وأطروحة النمو والرفاهية عقد من اتفاق النافتا .. تجربة مخيبة للآمال (مقال مقبول للنشر)، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، العدد ٢، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر.

١٦. عن ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصـــاد الســـوق الحـــرة، ط:٢، الجزائـــر: ديـــوان المطبوعـــات الجامعية،٢٠٠٥.

١٧. جاجديش بجواتي، التصدي للسياسة الحمائية للبلدان الغنية حركة يوبيل ٢٠١٠ وغيرها، **مجلة التمويـــل والتنمية**، المجلد ٣٨، العدد٣، سبتمبر ٢٠٠١.

١٨. كيفين واتكنز، حتى تُصبح العولمة في خدمة الفقراء، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد ٣٩، العدد ١، مارس ٢٠٠٢، مصر: مطابع الأهرام.

١٩. عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق « مصيدة السيولة الكينزية» كأحد حلول الأزمة.. بين : وصمة مـــن انتكاس رأسمالي ووصفة من طرح إسلامي، الملتقى الدولي الثاني الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، ٥-٦ ماي ٢٠٠٩.

20 . مارتين بولار، انقلاب النظام العالمي رأسا على عقب حقائق مالية بعد الدولار، **مجلة المستقبل العـــربي**، العدد ٣٥٨ / ديسمبر ٢٠٠٨.

21. باولومارو وبيشاي يافه، أزمات المستقبل المالية، **مجلة التمويل والتنمية**، ديسمبر ٢٠٠٧.

22. روبين بروكس، كريستين فوريس، الرقص بانسجام، **مجلة التمويل والتنميـــة**، مجلـــد ٤٠، عـــدد ٢، ٢٠٠٣.

23. عبد الجبار السبهاني، **ليست الأزمات جديدة ولا طارئة على النظام الرأسمالي**، www.cibafi.org .

24. مارتين بولار، انقلاب النظام العالمي رأسا على عقب حقائق مالية بعد الدولار، **مجلة المستقبل العـــربي**، العدد ٣٥٨،(ديسمبر ٢٠٠٨).

٢٥- عقبة عبداللاوي، **الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية**، مذكرة ماجســـتير غـــير منشورة تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، ٢٠٠٩.

26-Susan George, Alternative Finances Le Monde diplomatique (englishe edition January 2007).٢٥